جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر(لسانيات عامة). السنة الجامعية: 2023/2022
التخصص: لسانيات عامة. السداسي الأول.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي. أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة الثانية عشرة: ابن مالك (600 هـ - 672 هـ).

1- التعريف بابن مالك[1]: هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجَيّاني المتوفى بدمشق سنة 672 هـ، إمام النحاة واللغويين الأندلسيين في عصره.

أخذ العربية عن غير عالم في الأندلس، ومنهم أبو علي الشلوبين (ت: 645 هـ)، ورحل إلى المشرق حوالي سنة 630هـ، ولقي ابن الحاجب (ت: 646هـ) وأخذ عنه واستقر بحلب، وفيها تتلمذ لابن يعيش (ت: 643 هـ)، وتصدر بها مدة للإقراء، ثم تركها إلى دمشق، واستوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادلية.

لم يكن ابن مالك أُمَّةً لا في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضا في اللغة وأشعار العرب التي يُستشهَد بها في النحو، وكذلك كان أمة في القراءات، ورواية الحديث النبوي. وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب.

ويعد ابن مالك أول من استكثر من رواية الحديث في النحو، فقد كان النحاة قبله يستشهدون بالحديث أحيانا، إلا أنه توسع في الاستشهاد به.

- **منظوماته**: خلف ابن مالك آثارا منظومة في النحو والصرف، ومنها:

ألفيته المشهورة، وهي في ألف بيت، والكافية الشافية، وهي في ثلاثة آلاف بيت، ومنها المؤصل في نظم المفصل للزمخشري، وتحفة المودود في المقصور والممدود.

- **مصنفاته**: خلف مصنفات كثيرة في العربية، ومنها: "شرح الكافية الشافية"، و"التسهيل" وشرح التسهيل"، و"شرح الجزولية"، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، و"عمدة الحافظ وعدة اللافظ" و"شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، و"إيجاز التعريف في علم التصريف"، و"المقدمة الأسدية" التي صنّفها لابنه تقي الدين الأسد، و"الفوائد في النحو". وقد بلغت مصنفاته نحو ثلاثين مصنفا بين منظوم ومنثور.

---

[1] ينظر ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1964، 130/1 وما بعدها. والمقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، 1968، 222/2 وما بعدها. وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986، 590/7-591. وأحمد محمد عبد الراضي، نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012، 107/2.

2- أدلة (أصول) النحو وموقف ابن مالك منها:

2- 1- السماع: يعد السماع (الرواية/ النقل) الأصل الأول من أصول الاستدلال في النحو. وابن مالك يقدّم السماع على القياس. قال: «الرواية لا تُعارَض بالرأي»[1]. كما أنه جعل السّماع شرطا للقياس والحمل، فقال: «القياس إنما يكون على ما سُمِع لا على ما لم يُسمَع»[2]، بل إنه يذهب إلى أن «المستَعمل مقبول، وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يُستَعمَل تعيّنَ اجتنابه»[3].

ومما اسُتعمل وخالف القياس تعدية "أعلم" و"أرى" بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، قال: «لكن سُمِع تعدّي "أَعلَمَ" و"أَرى" إلى ثلاثة على خلاف القياس فقُبِل»[4].

ومن مظاهر اعتداده بالسماع اعتراضه على النحويين الذين خصوا "ما" و"ليس" بنفي ما في الحال؛ إذ ذهب إلى أنهما تنفيان ما في الحال، وما في الماضي وما في الاستقبال، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [هود/8]، وقوله: ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة/267]، وقوله: ﴿ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة/167][5].

2- 1- 1- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته: يعد القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاستشهاد والاحتجاج لدى النحاة. وابن مالك كثير الاستشهاد والاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته؛ فقد استشهد بالقرآن -مثلا- في شرح التسهيل في 1391 موضعا، وفي شرح الكافية الشافية في 645 موضعا[6].

وهو يرى بأن القرآن الكريم هو أقوى الحجج، ومن ذلك قوله -موافقا الكوفيين- في جواز حذف الاسم الموصول إذا عُلِم: «وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه، إذا عُلم...لأن ذلك ثابت بالقياس والإجماع... وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت/46]، أي وبالذي أُنزل إليكم»[7].

ولربما غالى ابن مالك في الاحتجاج بالقرآن الكريم. ومن ذلك أنه يرى أن اسم الإشارة يكون على مرتبتين: قريب، وبعيد، وأنه لم يرد في القرآن الكريم إلا باللام والكاف معا، مثل: ذلك، أو مجردا منهما معا، مثل: ذا، وهذا. يقول: «...أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا، أو لمصاحب لهما معًا. أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾» [النحل/89][8].

---

[1] ابن مالك شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1990، 386/3.

[2] نفسه، 418/3.

[3] نفسه، 86/3.

[4] ابن مالك شرح التسهيل، 100/2. وشرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1986، 573/2.

[5] ابن مالك، شرح التسهيل، 380/1.

[6] ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2009، ص430 (ها: 4).

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، 235/1.

[8] نفسه، 243/1.

وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله: «هذا الوجه شبيه بكلام الوعاظ، ولا يلزم كونه لم يرد في القرآن لعدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن ولا يدعي أحد أن القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه "رُبَّ" تجر الأسماء، وقد طفح بها لسان العرب نثرًا ونظمًا، حتى إنه قلَّ قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ في القرآن جارة الأسماء»[1].

وابن مالك يحتج بالقراءات القرآنية، ويرى بأن القراءات المخالفة للقياس شاذة تُحفظ ولا يُقاس عليها. ويسميها لغات. ومنها قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه/63]، حيث قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي "إِنّ" بالتشديد. وهي لغة بني الحارث بن كعب، حيث يلزمون المثنى الألف في جميع أحواله[2].

وقد بيّن السيوطي (ت: 911 هـ) منهج ابن مالك في تعامله مع الرواية بقوله: «لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين؛ فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر.

وابن مالك يُعلِم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل، بل يقول :إنه شاذ، أو ضرورة... قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين»[3].

2- 1- 2- <u>الاستشهاد بالحديث الشريف</u>: جعل ابن مالك من الحديث الشريف مصدرا أصيلا من مصادر السماع؛ فاستعان به في التقعيد، والاستدراك، والاعتراض[4]. وليس أدلّ على ذلك من أنه أقام كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" على دراسة ما يقارب 247 حديثا، اعتمد فيه التوجيهات النحوية للقضايا المشكلة، وتقويم القواعد النحوية على ضوء الحديث الشريف[5].

وهو يرى بأن الحديث الشريف مُغن عن غيره في الاستشهاد والاحتجاج. ومن ذلك اعتراضه على البصريين الذين لا يجيزون حذف حرف النداء مع اسم الجنس المبني للنداء. فقد أجاز ذلك على قلة. ثم قال: «وقد يُحذف في الكلام الفصيح، كقول النبي ﷺ مترجما عن موسى ﷺ "تَوبي حَجَرُ"، وكقوله ﷺ: "اشْتَدّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي". وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما»[6].

ومن مواضع اعتداده بالحديث الشريف في الأحكام النحوية أنه أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف في السَّعة والاختيار، حيث اعترض على الجمهور في تخصيصهم الفصل بضرورة الشعر. قال: «وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدّرداء -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"؟ أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي؟ ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلّق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصّه بالضرورة»[7].

---

[1] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000، 193/3.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، 62/1.

[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د ط)، 2006، ص440-441.

[4] ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص454.

[5] نفسه، ص467.

[6] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1290/3.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، 273/3.

2- 1- 3- **الاستشهاد بكلام العرب (ولغاتهم):** كلام العرب المُحتج بلغتهم ثالث مصدر من مصادر السماع. وقد اعتمده ابن مالك في التقعيد، والاحتجاج، والاستدراك، والاعتراض. قال: «يجب أن يُعتَقَد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع»[1].

وهو يعتدّ بما نُقل عن العرب، وسُمِع عنهم: «...فإن سيبويه لم يكن يحتجّ بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يُحتَجُّ بقوله»[2].

وهو بعد يهتم بصحة الرواية في مسائل الاحتجاج. مثل قوله: «وسمع سيبويه بعض العرب يقول: "أَمَا إِنْ جَزاكَ اللهُ خيرًا -بالكسر. وجعل تقديره :أَمَا إِنَّكَ جزاكَ اللهُ خيرًا»[3].

وقوله: «حكى أبو محمد بن السّيد: أنّ أبا عمرو بن العلاء أخبر: أن بني تميم يقولون: "لَيْسَ الطّيبُ إلّا المِسكُ" -بالرفع- وأن تكلمهم بذاك وأمثاله ذائع»[4].

وقوله: «حكى الفراء أن بعض العرب يقول في مِنْ: مِنا، وزعم أنه الأصل وخُفِّفت؛ لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون»[5].

وقد كان ابن مالك على اطلاع واسع على أشعار العرب وأرجازهم؛ مما جعله يستدرك على النحاة كثيرا من المسائل. ومن ذلك أنه ألحق "وَنى"، و "رامَ" التي مضارعها "يَريم" بـ "زال" الناقصة. قال: «ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنِي باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

لَا يَني الحِبُّ شيمَةَ الحَبّ ما***دامَ فَلا تَحْسِبَنَّهُ ذا ارْعِواءِ

وقال الآخر في إعمال يَريمُ العمل المُشار إليه:

إذا رُمْتَ مِمَّنْ لا يَريمُ مُتَيَّما***سُلُوّاً، فَقَدْ أَبْعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرْمَى»[6].

2- 2- **القياس**: هو الأصل الثاني من أصول النحو وأدلته. ويُعرّف القياس بأنه: «حمْلُ غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه»[7].

وبلغ اهتمام النحاة بالقياس أن حدوا به النحو: فقالوا بأنه «عِلْمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[8]. وذهب ابن جني إلى أنّ ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم[9].

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 52/2.

[2] نفسه، 81/3.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 505/1.

[4] نفسه، 425/1.

[5] ابن مالك، شرح التسهيل، 130/3.

[6] نفسه، 334/1.

[7] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص45. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص203.

[8] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص95. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص204.

[9] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 114/1.

لقد اعتدّ ابن مالك -كغيره من النحاة- بالقياس؛ فغياب السماع لا يعني بالضرورة امتناع الأحكام النحوية؛ إذ لم تُسمع كلُّ اللغة عن العرب، بل إن كثيرا من قضايا هذا العلم استُنبط بالقياس[1].

ولغات العرب في نظر ابن مالك ليست في مستوى واحد من حيث القياس عليها، ومن ذلك قوله: «لغة بني تميم في تركهم إعمال "ما" أقْيَسُ من لغة أهل الحجاز»[2].

ومن أمثلة اعتداده بالقياس اعتراضه على بعض النحاة الذين جعلوا "لا" ناهية في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً **لَا تُصِيبَنَّ** الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال/25]؛ لأن الفعل أُكِّدَ بعدها بالنون. حيث ذهب ابن مالك إلى أنها "لا" النافية أُكِّد بعدها الفعل بالنون تشبيها لها بالناهية؛ قياسا على قول الشاعر [من الطويل]:

فَلا الجارَةُ الدُّنيا بِها **تَلْحَيَنَّها*****وَلا الضَّيْفُ فيها إِنْ أَناخَ مُحَوَّلُ

إلا أنه يرى بأنّ التوكيد في الآية الكريمة أحسن؛ لاتصاله بـ "لا"، فهو بذلك أشبه بالنهي، كقوله تعالى: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطانُ﴾ [الأعراف/27][3].

2- 3- <u>الإجماع</u>: الإجماع في الاصطلاح النحوي يعني «اجتماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[4]. وهذا لا يعني أن النحاة لم يخرجوا على ما أجمع عليه نحاة البلدين. قال ابن جني في [باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة]: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يَرِد ممن يُطاع أمرُه في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة[5].

وقد اعتمد ابن مالك الإجماع في نقل آراء النحاة. ويرى بعض الباحثين أن اعتداده بالإجماع في مسألة ما، لم يكن بهدف تقوية رأيه أو الانتصار له؛ وهذا يدل على ضعف حجية الإجماع لديه[6].

وقد خالف ابن مالك الإجماع في كثير من المسائل، ومنها:

- نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، يقول: «النائب عن الفاعل إما مفعول به، نحو: "ضُرِبَ زَيدٌ"، وإما جار ومجرور، نحو: غُضِبَ منه»[7]. والنحاة يجمعون على أن النائب عن الفاعل هو المجرور، لا الجار والمجرور معا[8].

- ومن ذلك أيضا اعتراضه على الزمخشري في جعله كلمة "مقام" عطف بيان في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران/97]، فـ "آياتٌ" نكرة، و"مقام" معرّفة بالإضافة. قال ابن مالك: «فقوله هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يُلتَفت إليه»[9].

---

[1] ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص393.

[2] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 434/1.

[3] نفسه، 1404/3.

[4] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص187.

[5] ابن جني الخصائص، 189/1.

[6] ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص420.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، 126/2.

[8] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، 1337/3.

[9] ابن مالك شرح التسهيل، 326/3.

2- 4- استصحاب الحال: عرّفه ابن الأنباري بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[1].

وقد اعتدّ ابن مالك باستصحاب الحال باعتباره أصلا من أصول النحو وأدلته. قال أحد الباحثين: «أما ابن مالك، فقد أخذ به دليلا من أدلة النحو، وقد أكثر من الاستدلال باستصحاب الحال مع التصريح بذلك الاسم»[2].

ومن مسائل أخذه باستصحاب الحال، قوله: «وإنما كانت "ربّما" صارفةً معنى المضارع إلى المضي؛ لأن "رُبّ" قبل اقترانها بـ"ما" مستعملة في المضي، فاستُصْحِب لها بعد الاقتران ما كان لها»[3].

ومن ذلك أيضا اعتراضه على مجموعة من النحاة في أنّ "كان" وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على الحدث. قال: «...أن مدّعي ذلك معترف بأن الأصل في كلّ فعل الدلالة على معنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل»[4].

3- اختياراته النحوية: لابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين، كما أن له آراء اجتهادية ينفرد بها.

3- 1- اختياراته البصرية: مما اختاره من مذاهب البصريين:

- **نون الرفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة:** حينما تجتمع نون رفع المضارع ونون الوقاية في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ﴾ [الزمر/64] ذهب إلى أن المحذوفة هي نون الرفع، والباقية هي نون الوقاية؛ لما كان لها من صون الفعل ووقايته من الكسر. وهو ما ذهب إليه سيبويه[5].

- **تضمّن "عَسَى" معنى المُقاربة:** ذهب إليه "سيبويه" من أن الفعل "عسى" في قولك: "عَسيتَ أَنْ تَفْعَلَ" مُضَمَّن معنى "قارَبْتَ"، وبذلك يكون محل "أنْ تَفْعَلَ" النصب على المفعولية[6].

- **"إمّا" الثانية:** أخذ برأي "يونس بن حبيب" في أَنّ "إمّا" الثانية في مثل: "قام إمّا زيدٌ، وإمّا عمرو" غير عاطفة، إنما العاطف هو الواو السابقة لها؛ ذلك لملازمتها الواو العاطفة غالبا[7].

- **جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان متوسطا بين الاسم والخبر:** كان ابن مالك يذهب مذهب "المبرد" في أنه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم عليه، إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا مثل: "إنّ زيدًا لَبِكَ وَاثِقٌ" وجوزا معا: "إنَّ زيدًا لَبِكَ لَواثِقٌ" بدخول اللام على الخبر ومعموله جميعا[8]. قال:

وَبَعْدَ ذاتِ كَسْرٍ لامُ الابْتِدا***تَأْتي كـ "إنَّ خالِدًا لَذُو هُدى"[9]

---

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص46.

[2] عصام عيد فهمي أبو غربيّة، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، (د ط)، ص417.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، 28/1.

[4] نفسه، 338/1.

[5] نفسه،140/1.

[6] نفسه، 394/1.

[7] ابن هشام، مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 71/1-72.

[8] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، (د ط)، 1992، 172/2.

[9] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 488/1 و490.

- **دخول الواو على خبر "كان":** اختار رأي "الأخفش" في دخول الواو على أخبار كان وأخواتها، إذا كانت جملة، تشبيها لها بالجملة الحالية، مستدلا بقول بعض الشعراء [من الطويل]:

وَكانُوا أُناسًا يَنْفَحونَ، فَأَصْبَحوا***وَأَكْثَرُ ما يُعْطونَهُ النَّظَرُ الشَّزْرُ

وذهب الجمهور إلى أن "أصبحوا" في البيت تامة والجملة حالية[1].

- **دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية:** كما أخذ برأي "الأخفش" في مسألة دخول الواو على خبر "ليس" و"كان" المنفية، إذا كان جملة بعد "إلا"، كقول أحد الشعراء [من الخفيف]:

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفيهِ إِذا مَا***قابَلَتْهُ عَيْنُ البَصيرِ اعْتِبارُ

وقول آخر [من البسيط]:

ما كانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَميتَتُهُ***مَحْتومةٌ، لَكِنِ الآجَالُ تَخْتَلِفُ

وأنكر ذلك الجمهور ذاهبين إلى أن الخبر حذف ضرورة، أو أنّ الواو زائدة[2].

3- 2- اختياراته الكوفية: تبعهم ابن مالك في مسائل تبعوا فيها الأخفش، وفي كثير من المسائل التي تفردوا بها. ومما تبعوا فيه "الأخفش" وأخذ به ابن مالك:

- **جواز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور والمصدر نائبَ فاعل مع وجوده:** كما جاء في قراءة أبي جعفر: ((لِيُجْزَى قَومًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ))، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبة، وهي مفعول به[3].

- **مجيء إذ الظرفية مفعولا به وبدلا منه:** فمجيئها مفعولا به نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف/86]. أما مجيئها بدلا، فنحو قوله جل وعلا: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم/16]، والجمهور لا يثبتون ذلك، بل يرون أنها لا تكون إلا ظرفا مضاف إليها[4].

- **مجيء "أو" العاطفة بمعنى الواو:** أي: لمطلق الجمع، بشرط أمن اللّبس. نحو قول امرئ القيس [من الطويل]:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ***صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَديرٍ مُعَجَّلِ

ومثل قول جرير في عبد الملك بن مروان [من البسيط]:

جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا***كَمَا أَتَى رَبَّهُ موسَى عَلَى قَدَرِ[5]

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْناهُ إِلَى مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات/147][6].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 85-86.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، 359/1. والسيوطي، همع الهوامع، 86/2.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، 128/2.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 172/3، وابن هشام، مغني اللبيب، 95/1.

[5] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1222/3. وابن هشام مغني اللبيب، 75/1.

[6] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، 424/2.

ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي ﷺ: «اسْكنْ أُحَدُ، فما عليك إلا نبيٌّ أو صدّيقٌ أو شهيد»[1].

ومما تفرّد به الكوفيون واختاره ابن مالك:

- **جواز وضع المفرد والمثنى والجمع أحدهما موضع الآخر:** اختار رأي الكوفيين في جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع أحدهما موضع الآخر، مثل قول امرئ القيس:

بها العينان تَنْهلّ

أي: تنهلان، وقولهم: "لَبَّيْكَ" أي: تلبية مكررة، وقولهم: "شابَتْ مَفارِقُهُ"، وليس للشخص سوى مفرق واحد، ومثل: عظيم المناكب، وغليظ الحواجب والوجنات[2].

- **مثال وقوع المثنى موقع المفرد** قول الشاعر [من الطويل]:

إذا ما الغُلامُ الأَحْمَقُ الأُمِّ سامَني***بِأَطْرافِ أَنْفَيْهِ اسْتَمَرَّ مُقارِعا

- **مثال وقوع الجمع موقع مفرده** قول جرير [من الكامل]:

قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِكَ بَعْدَما***شابَ المَفارِقُ وَاكْتَسينَ قَتيرا

- **ومثال وقوع الجمع موقع مثنّاه** قول الشاعر [من الكامل]:

فَالعَيْنُ بَعْدَهمُ كَأَنّ حِداقَها***سُمِلَتْ بِشَوْكٍ، فهي عُورٌ تَدْمَعُ[3]

- **الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور:** اختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع وتقدمهما نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال كان فاعلا للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر بـ"استقرّ"، في مثل: "ما في الدار أحد"[4].

- **جواز دخول الفاء على الخبر إذا كان أمرا:** نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة/38]. وأوّلَ ذلك جمهور البصريين مع حذف الخبر، والتقدير: "مما يُتلى عليكم"، أي: حُكْمُ ذَلِكَ[5].

- **واختار رأيهم في أن "إيّاهُ" في نحو:** "رَأَيْتُهُ إيَّاهُ" توكيد، لا بدل[6].

- **جواز بناء الظروف المبهمة:** مثل: حينَ، وزمَنَ، ومُدَّةَ، ووَقْتَ، إذا أضيفت إلى الجمل الاسمية؛ لمجيء ذلك كثيرا في الشعر، مثل قول الشاعر [من الطويل]:

أَلَمْ تَعْلَمي يا عَمْرَكِ اللهُ أنّني***كَريمٌ عَلَى حِينَ الكِرامُ قليلُ[7]

---

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، (د ب)، ط2، 1413 هـ، ص172. وشرح التسهيل، 364/3.

[2] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 171-172.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، 111/1-112.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 510/2-511.

[5] السيوطي، همع الهوامع، 56/2.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب، 526/2.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، 256/3.

- **جواز نصب المضارع مع فاء السببية في جواب الرجاء:** بدليل ورود ذلك في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[عبس/4]، وقوله: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾[غافر/37] في قراءة من نصب فيهما[1].

- **جواز تقديم التمييز على عامله:** كان يتبع "الكسائي"، ومن أخذ برأيه من البصريين أمثال المازني والمبرد في جواز تقديم التمييز على عامله؛ لوروده في المُخَبّل السعدي [من الطويل]:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا***وَمَا كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطيبُ

غير أنه اشترط أن يكون الفعل متصرفا، فلا يقال في التعجب: "ما رَجُلًا أَحْسَنَ زَيدًا!"[2].

- **"لَوْ" تأتي مصدرية:** وذلك إذا حَسُنَ في موضعها "أَنْ"، في نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ **لَوْ** يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة/96]، وقوله: ﴿وَدُّوا **لَوْ** تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم/9][3].

- **مجيء "الكاف" بمعنى "على":** اتبع رأي "الفراء" في أن الكاف كما أنها حرف تشبيه قد تأتي بمعنى "على". قال: «وقد تجيء بمعنى "على" كقول بعض العرب: كَخير. في جواب من قال: كيف أصبحت؟ حكاه الفراء»[4].

- **مجيء "على" بمعنى "مَعَ":** تبع رأي الكوفيين في أنّ "على" تأتي بمعنى "مَعَ" في نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَى المَالَ **عَلَى** حُبِّهِ﴾ [البقرة/177]، أي: مع حُبّه. وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ **عَلَى** ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد/6]، أي: مع ظلمهم[5].

3- 3- اختياراته البغدادية: واختار آراء البغداديين في كثير من المسائل، من ذلك:

- **"سِوَى" مثل "غَيْرُ":** ذهب ابن مالك إلى أنّ "سِوَى" مثل "غَيْرُ" في المعنى والتصرف، فتكون فاعلا في مثل: جاءني سِواكَ، ومفعولًا في مثل: رأيتُ سواكَ، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء في مثل: ما جاءني أحدٌ سِواك. وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب. وقد عزا ابن هشام القول للزجاجي وابن مالك[6]. وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنّ "أتاني سواك". رواه الفراء[7].

- **"غَيْرُ الاستثنائية:** ذهب مذهب أبي علي الفارسي في أنها منصوبة على الحالية في مثل: قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ[8].

- **"ما" الزمانية:** أخذ برأي أبي علي الفارسي في أن "ما" تأتي زمانية، كما في قوله عز شأنه: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[التوبة/7]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[9].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 123/4.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 389/2. وابن هشام، مغني اللبيب، 534/2.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 302/1-303. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 294/1.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 170/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 186/4.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 162/1.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، 315/2.

(8) ابن هشام، مغني اللبيب، 180/1.

(9) نفسه، 332/1.

- **من معاني الباء الجارة التبعيض:** كما تبعه في أن من معاني الباء الجارة التبعيض، في نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان/6]. و قوله: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة/6] [1].

- **علّة بناء الاسم:** كان يأخذ برأي "ابن جني" في أن علة بناء الاسم هي شبهه بالحرف[2].

- **"إلّا" الزائدة:** وتبع "ابن جني" في أن "إلّا" قد تأتي زائدة، وحمل عليه قول أحد الشعراء [من الطويل]:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونا بِأَهْلِهِ***وَمَا صَاحِبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا[3]

3- 4- اختياراته الأندلسية: كان ابن مالك يأخذ أحيانا بآراء أسلافه من الأندلسيين، ومن ذلك:

- **خبر المبتدأ بعد "لولا":** أخذ برأي "الشلوبين" ومن سبقه في أن خبر المبتدأ بعد "لولا" إذا كان كونا عاما مُطلقا كالوجود والحصول، وجب حذفه، مثل: "لَوْلا زيدٌ لأكرمتُك"، أما إذا كان كونا مقيدا، فيجب ذكره، نحو قوله ﷺ: «لولا قومُكِ حُديثو عهد بكُفْرٍ، لبنَيْتُ الكعبةَ على قواعِدِ إبراهيمَ». وكقولك: "لَوْلا عَلِيٌّ مُسافِرٌ، لَزُرْتُكَ"[4].

- وكان يذهب مذهب ابن عصفور في أنّ (عُيُونًا) في مثل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر/12] تمييز لا حال كما ذهب الشلوبين[5].

- **"كأيّن" تأتي للتكثير وللاستفهام:** كما أخذ بآراء الأندلسيين في أن "كَأَيِّنْ" كما أنها تأتي للتكثير في مثل: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران/146]. وتأتي أيضا للاستفهام كما جاء في قول أبيّ بن كعب لعبد الله بن مسعود: «كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وتسعين. فقال أبيّ: قط" أراد ما كانت كذا قط»[6].

- **جواز حذف مفسّر "نعْمَ" و"بئس" إذا عُلم:** تبع "ابن عصفور" في جواز حذف التمييز مع "نِعْم" و"بئس" إذا كان معلوما في نحو قوله ﷺ: «من توضأ يومَ الجمعة، فبها ونِعمت». أي: نِعمتِ السّنّةُ سُنَّةً[7].

- **"نظر" من أفعال التعليق مع الاستفهام:** التعليق هو ترك عمل الفعل لفظا، لا معنى. وهو من مباحث "ظنّ" وأخواتها، حيث يترك مباشرتها للمفعولين لفظا، إذا وقعت قبل ما له الصدارة. نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِما لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف/12]، حيث وقع الفعل "علم" قبل اسم الاستفهام "أَيُّ". وقد توسع ابن مالك في أفعال التعليق، فجعل منها كل ما دلّ على رؤية بالعين. قال: «ويلحق بهذا ما دلّ على رؤية عين كقوله تعالى: ﴿عَلَى الأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ...هَلْ ثُوِّبَ الكُفَّارُ﴾[المطففين/23-36][8].

ووافق ابن مالك ابن خروف وابن عصفور في أن الفعل "نظر" معلَّق مع الاستفهام في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية/17][9].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/122-123.

[2] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 48.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/86. المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه.

[4] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/354-355. وابن هشام مغني اللبيب، 1/302. والسيوطي، همع الهوامع، 2/40.

[5] السيوطي، همع الهوامع، 4/68.

[6] ابن مالك، شرح التسهيل، 2/423. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1/210.

[7] السيوطي، همع الهوامع، 5/34-35.

[8] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2/ 562.

[9] السيوطي، همع الهوامع، 2/235-236.

- **رفع "كُلّ" ونصبها:** ذهب البيانيون إلى أن "كُلّ" إذا وقعت في حيّز النفي، كان النفي موجَّها إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: "ما جاء كُلُّ القوم"، وإن وقع النفي في حيّزها اقتضى السّلب عن كلّ فرد.

وقد تبع ابن مالك "الشلوبين" في أنه لا فرق في المعنى بين نصب "كلّ" ورفعها في بيت أبي النّجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي***عَلَيَّ ذَنْبًا كُلّهُ لَمْ أَفْعَلِ[1]

4- آراؤه واجتهاداته النحوية: لابن مالك بعد تلك الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة ينفرد بها، ومنها:

- **علامات الإعراب:** كان يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها[2].

- **"ذانِ وتانِ واللَّذانِ واللَّتانِ":** كان يرى أنها مثناة حقيقة، وأنها لذلك معربة لا مبنية[3]. وذهب إلى أن قراءة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه/63]، إنما هي على لغة بَلْحارثِ بْنِ كَعْبٍ في إجراء المثنى بالألف دائما[4].

- **جواز حذف عائد الموصول:** جوّز ابن مالك حذف عائد الموصول قياسا على حذفه في الخبر، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[الشورى/23]، أي: يُبَشِّرُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ[5].

- **جواب "لمّا":** اتفق النحاة على أن جواب "لما" يكون فعلا ماضيا، فإن جاء فعلا مضارعا أُوّل بماض، في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود/74]، فهو مؤوّل بـ "جادَلَنا". وكان ابن مالك يرى بأن جوابها قد يأتي جملة اسمية مقرونة بالفاء، أو بـ "إذا" الفجائية. نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان/32]. وذهب الجمهور في الآية إلى أن الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد. وقوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ **إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**﴾ [العنكبوت/65] [6].

- **دلالة "إِذْ" على الاستقبال:** كان يرى أن "إِذْ" قد تقع للاستقبال، مستدلا بقوله تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ** تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة/4]. والجمهور يجعلونها من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع[7].

- **"عَنْ" تفيد البدل:** في نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة/48]. وفي الحديث: «صومي عن أُمِّكِ»، أي: بدل أمّك[8].

- **الكاف تأتي للتعليل:** وذلك في نحو قول الشاعر [من الطويل]:

وَطَرْفَكَ إِمّا جِئْتَنا، فاحْبِسَنَّهُ*****كَما** يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 225/1.

[2] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 44.

[3] نفسه، 1/ 140.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 48/1.

[5] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 310.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب، 309/1-310.

[7] السيوطي، همع الهوامع، 172/3.

[8] نفسه، 192/4.

فهو يرى بأن الكاف للتعليل، وأن "ما" كافة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ "كَيْ" في المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة/198]، أي لعلّة هِدايَتِهِ لَكُمْ[1].

- **"لَكِنْ" ليست عاطفة بعد الواو:** كان يذهب إلى أن "لَكِنْ" غير عاطفة في مثل: "ما قامَ زيدٌ، ولَكِنْ عَمْرٌو"، والواو عاطفة لجملة حُذف بعضُها على جملة صُرّح بجميعها، والتقدير: ولَكِنْ قامَ عَمْرٌو. وعلّل ذلك بأن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه، نحو: قام زيدٌ ولم يقمْ عمروٌ[2].

- **عطف الجملة أو المفرد:** كان الجمهور يذهب في مثل قول الشاعر [من الوافر]:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا***وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ وَالعُيُونَا

إلى أنه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل: "كَحَّلْنَ". وذهب ابن مالك إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين[3]. قال: «فاستغنى بمفعول كَحَّلْنَ عنه، وهو معطوف على زَجَّجْنَ، وجاز ذلك؛ لأن في زجَّج وكَحَّل معنى حَسَّنَ»[4].

ومنه قول الآخر [من الرجز]:

عَلَفْتُها تِبْنًا وَماءً بَارِدًا***حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْناهَا[5]

فقد استغنى بـ "عَلَفْتُها" عن "سَقَيْتُها".

- **رفع المضارع بعد "لَمْ" الجازمة:** ذهب ابن مالك إلى أن رفع المضارع بعد "لَمْ" الجازمة **لغة** في قول بعض الشعراء [من البسيط]:

لَوْلَا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ***يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ **لَمْ يُوفونَ** بِالجارِ[6]

وكان الجمهور يرون أنه ضرورة[7].

- **صياغة صيغتي التعجب من غير فعل:** لاحظ ابن مالك أن العرب تصوغ صيغتي التعجب شذوذا من غير فعل، فقال: «وقد يبنيان من غير فعل، كقولهم: ما أَذْرَعَ فلانة! بمعنى ما أخفّها في الغَزْل! وهو من قولهم: امرأةٌ ذَراع، وهي الخفيفة اليد في الغَزْل، ولم يُسْمع منه فعل»[8]. وهو مما يُحفظ ولا يُقاس عليه.

- **تسمية "كان" وأخواتها أفعالا ناقصة:** ذهب ابن مالك إلى أن سبب تسمية كان وأخواتها بالأفعال الناقصة؛ لعدم اكتفائها بمرفوعها، لا لأنها تدل على زمن دون حدث. قال: «فَلْيُعْلَمْ أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معمولها، فمعنى

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/199-200.

[2] نفسه، 1/322. والسيوطي، همع الهوامع، 5/263.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 5/228.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 3/ 350.

[5] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، 1/ 226.

[6] نُعْم: اسم قبيلة، يوم الصّلَيفاء: أحد أيام العرب.

[7] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/306.

[8] ابن مالك، شرح التسهيل، 3/48.

قولك :كان زيدٌ عالما، وُجِد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غيرُ واف بذلك؛ فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان»[1].

- **تسمية نون الوقاية:** هي النون الزائدة التي تسبق ياء المتكلم عند اتصالها بالأفعال، وبعض الأدوات، وأسماء الأفعال، نحو: أَكْرِمْنِي، ولَيْتَنِي، وإنَّنِي، ودَراكِنِي (بمعنى أدْرِكْني).

ويرى جمهور النحاة أن "نون الوقاية" سميت كذلك؛ لأنها تقي الفعل وما حُمِل عليه من الكسر الشبيه للجر[2]. وذهب ابن مالك في تسميتها بـ "نون الوقاية" إلى أنها تقي الفعل اللّبْس في نحو: أُكْرِمْنِي، وأَكْرِمِي، فلولا نون الوقاية، لالتبست ياء المخاطبة بياء المتكلم، وأَمْرُ المذكر بأَمْرِ المؤنث، ومن ثمّ ففعل الأمر أولى بها من غيره، ثم حُمِل عليه الماضي والمضارع[3]. قال: «وينبغي الآن أن تعلم أنّ فعل الأمر أحقُّ بها من غيره؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني :التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة. فبهذه النون تُوقِّي هذان المحذوران، فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر؛ إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم، لأن ياء المتلكم فضلة، فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة؛ لأنها عمدة...»[4].

- **مصطلحات وضعها ابن مالك**: ضبط ابن مالك كثيرا من المصطلحات النحوية في مصنفاته، ومنها:

- **الشبه الوضعي:** يُبنى الاسم لمشابهته الحرف، وفي ذلك يقول ابن مالك:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْني***لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْني

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْميْ "جِئْتَنا"***والمَعْنَوِيّ في "مَتى" وفي "هُنا"[5]

فضمير الفاعل "التاء" وضمير المفعول "نا" في "جئتنا" مبنيان في نظر ابن مالك؛ لشبههما بالحرف في وضعهما على حرف واحد[6].

- **المعرف بالأداة:** أطلق ابن مالك على الاسم المعرف بـ "ال" مصطلح "المعرف بالأداة"[7]، وقد يسميه "ذو الأداة"[8]. وهو ما اصطلح النحويون عليه بالمعرف بـ "الألف واللام" أو المعرف بـ"أل".

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 341/1.

[2] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988، 369/2، وابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 347/2.

[3] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، 181/1.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 135/1.

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 30/1-32.

[6] ينظر في الاعتراضات على هذا المصطلح والفرق بين الشبه الوضعي والشبه اللفظي: ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، 2009، ص638-639.

[7] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 319/1.

[8] ابن مالك، شرح التسهيل، 115/1.

- **النائب عن الفاعل:** سمّى ابن مالك ما ينوب عن الفاعل، إذا بني الفعل لما لم يُسمّ فاعله "نائب فاعل"[1]. ومعلوم أن النحاة لم يضبطوا هذا المصطلح، فقد سماه سيبويه (ت: 180 ه): "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر"[2]. وسماه المبرد (ت: 258 ه): "المفعول الذي لا يُذكَر فاعله"[3]. وسماه ابن برهان العكبري (ت: 456 ه): "المفعول الذي أُقيم مقام الفاعل"[4].

خاتمة: من خلال هذه المحاضرة، يبدو لنا أن ابن مالك يحتل مكانة مرموقة في إقامة وتشييد النحو العربي. ويمكن تلخيص ذلك في مجموعة من النقاط:

- تبحّره في القراءات القرآنية، والحديث الشريف وعلومه، وأشعار العرب وأراجيزهم حتى الغريب منها. وسعة اطلاعه على أقوال النحاة السابقين وآرائهم.
- توخّي الرواية الصحيحة.
- عدم الطعن في القراءات القرآنية حتى الشاذة؛ فهو يسميها لغات، ولا يقيس عليها.
- موافقة السابقين إذا رأى فيما ذهبوا إليه صوابا، ومخالفتهم إن رأى في آرائهم مجانبَةً للصواب، داعما رأيه بالحجة والدليل.
- ضبط كثير من المصطلحات النحوية ومفاهيمها.
- توسعه في الجواز؛ اعتمادا على المنقول والمسموع.
- تفرّده بآراء وتخريجات نحوية لم يُسبق إليها.
- المنهج التعليمي، وخاصة في منظوماته، وأشهرها الألفية التي شرحها كثير من الشراح.

قائمة المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد. ت: 929 ه)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.

2- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.

3- ابن برهان العكبري (عبد الواحد بن علي. ت: 456 ه)، **شرح اللمع**، تح: فائز فارس، الكويت، ط1، 1984.

4- ابن جني (أبو الفتح عثمان. ت: 392 ه)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت).

5- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي. ت: 745 ه)، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

6- ـــــــــــ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1،

---

[1] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 602/2.

[2] سيبويه، الكتاب، 33/1.

[3] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط2، 1979، 50/4.

[4] ابن برهان العكبري، شرح اللمع، تح: فائز فارس، الكويت، ط1، 1984، 45/1.

.2000

7 - عبد الراضي (أحمد محمد)، **نشأة النحو العربي وتطوره و اتجاهاته**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012.

8 - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180هـ)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988.

9 - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن. ت 911 هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د ط)، 2006.

10- ـــــــــ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة،ط1، 1964.

11- ـــــــــ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، (د ط)، 1992.

12 - الصبان (محمد بن علي. ت: 1206 هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

13- ابن عقيل (عبد الله بهاء الدين بن عبد الله. ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004.

14- ابن العماد الحنبلي (عبد الحي بن أحمد. ت: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.

15- أبو غربيّة (عصام عيد فهمي)، **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، (د ط).

16 - آل قميشان (ناصر محمد عبد الله)، **الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته**، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2009.

17- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله. ت: 672 هـ)، **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1990.

18- ـــــــــ، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1986.

19- ـــــــــ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، (د ب)، ط2، 1413 هـ.

20- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد. ت: 285 هـ)، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط2، 1979.

21- المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد. ت: 1041 هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، 1968.

22- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح:

محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د ط)، 1991.
23- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. ت: 643 هـ)، **شرح المفصل**، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.